

الحدود السياسية في ظل قواعد الشرعية الدولية وحتميات التعاون الاقليمي

الحدود الوطنية الجزائرية أنموذجا

Political borders in light of the rules of international legitimacy and the imperatives of regional cooperation

The Algerian national borders are a model

بن غربي ميلود

جامعة الجلفة، (الجزائر)، drbengharbi@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2022/02/14 تاريخ القبول: 2022/04/19 تاريخ النشر: 2022/06/15

ملخص:

تختلف الحدود من حيث درجة استقرارها إذ توجد حدود ثابتة تقليدية استمرت لمدة طويلة دون أن تطرح إشكالات في وجودها وبقائها، بينما وبالموازاة مع ذلك توجد حدود أبعد ما تكون عن الاستقرار تخلق العديد من المضاعفات الدولية بين الفينة والأخرى، مسببة بذلك الأزمات والنزاعات على الساحتين الاقليمية و الدولية. حيث يتمحور هدف هذه الدراسة في التعرف على طبيعة الحدود السياسية في ظل قواعد الشرعية الدولية وحتميات التعاون الاقليمي إذ أنه وفي هذا الإطار اضطلعت الجزائر بالمناداة باحترام قواعد الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي كمبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار الخلافات السياسية وعزل تأثيراتها السلبية المحتملة، وعلى بناء مؤسسات فاعلة و قادرة على إدارة عمليات التعاون المختلفة لمواجهة كل التحديات والرهانات التي تشهدها المنطقة. ، وهو ما لا يتنافى مع دعوتها المستمرة الى إقامة تعاون وتنسيق إقليمي في كل الميادين، حيث أكدت على وجوب تحييد

كلمات مفتاحية: الحدود السياسية. الشرعية الدولية. الحدود الجزائرية. التعاون.

Abstract:

Borders differ in terms of their degree of stability, as there are fixed, traditional borders that lasted for a long time without posing problems in their existence and survival, while in parallel with that there are borders that are far from stable, creating many international dilemmas from time to time, thus causing crises and conflicts on the regional arenas and International. The objective of this study is to identify the nature of political borders in light of the rules of international legitimacy and the imperatives of international cooperation

In this context, Algeria undertook the call for respecting the rules of international legitimacy and the principles of international law, such as the principle of the sanctity of borders inherited from colonialism, which does not contradict its continuous call for establishing regional cooperation and coordination in all fields, as it emphasized the necessity of neutralizing political differences and isolating their potential negative effects, and on building Effective institutions capable of managing various cooperation processes to meet all challenges and stakes in the region.

Keywords: political borders. International legitimacy. Algerian border. Cooperation.

1- مقدمة

على الرغم من وجود الحدود السياسية بين مختلف دول العالم وإقرارها في مختلف المواثيق والمعاهدات الدولية، فإن ذلك لا يعني صد أفق التعاون الإقليمي وتحقيق التنمية في الانظمة الإقليمية، حيث تعد محاولات الإتحاد فيما بين الدول من أكثر المظاهر السياسية انتشارا على الساحة الدولية حاليا، ويطلق على هذه المحاولات عدة مصطلحات كالتكتل الدولي أو الاندماج الدولي الذي يتخذ شكلاً قانونياً و سياسياً معيناً. يحدد نشاطه ويحكم مسيرته المؤسسات التي يمكن عن طريقها صنع قرارات ملزمة تشمل كل مجموعة الدول الأعضاء في العملية الوحودية بغض النظر عن تلك الحدود، سواء كان ذلك التنسيق يشمل مجالاً واحداً من مجالات التعاون الدولي أو أكثر من مجال.

وفي هذا السياق التزمت الجزائر بقواعد الشرعية الدولية وبالمبادئ والقوانين الحاكمة للمجتمع الدولي، كما أخذت على عاتقها العمل على تحقيق التعاون الفعلي البناء في كل المجالات والقطاعات مع دول الجوار لاسيما المغاربية منها. وعلى هذا الاساس يمكن طرح الإشكالية التالية: هل يتنافى وجود حدود سياسية بين الدول المتجاورة مع تحقيق التعاون أو التكتل فيما بينها ؟ وما غاية المجتمع الدولي من تثبيت تلك الحدود من خلال قواعد الشرعية الدولية؟ ولإجابة على هذه الإشكالية قسمت هذه الدراسة الى مبحثين:المبحث الاول الحدود السياسية كإطار لحماية السيادة الوطنية حيث تم التطرق فيه الى مفهوم الحدود السياسية وأهميتها ومعنى الشرعية الدولية. اما المبحث الثاني فخصص لطبيعة الحدود الوطنية الجزائرية وتم التعرض فيه لأصل الحدود الوطنية الجزائرية، ومبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، ومدى نجاعة تحقيق التعاون المغاربي في إطار حدود الدولة الوطني

2. المبحث الاول: الحدود السياسية كإطار لحماية السيادة الوطنية

1.2 أولاً: مفهوم الحدود السياسية

الحدود السياسية الممتدة بين دول العالم، ظاهرة بشرية من ظواهر المدنية الحديثة حتى عندما تكون هذه الحدود مطابقة لحدود إقليم بشكل طبيعي واضح، والحدود الشاسعة تظهر على الخرائط بخطوط رفيعة تحدد الدول، ولكن الواقع ليس كذلك فألحد السياسي عبارة عن مسقط رأسي يقطع الغلاف الجوي وما تحت التربة المجاورة، ولكن هذا الفاصل يظهر

على سطح القشرة الأرضية على شكل خطوط¹، هذه الخطوط تبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تتمتع فيها هذه الدول وحدها بحق الانتفاع والاستغلال، ويدخل ضمن أراضي الدولة ورفعته السياسية المسطحات المائية التي تقع داخلها سواء كانت أنهاراً أو بحيرات أو سدود أو قنوات، وكذلك أجزاء البحار التي تجاور شواطئها، والتي تعرف بالمياه الإقليمية، وعن هذه الخطوط تنتهي سيادة الدولة، وتبدأ سيادة دولة أخرى بما لها من نظم خاصة وقوانين مختلفة².

وتختلف الحدود من حيث درجة استقرارها فهناك حدود ثابتة تقليدية استمرت لمدة قرن أو أكثر كالحدود الإسبانية أو البرتغالية، بينما هناك حدود ابعدها ما تكون عن الاستقرار كالحدود بين دول شبه القارة الهندية و دول البلقان و دول جنوب شرق أوروبا، وأياً كان تعقد مسألة الحدود في الوقت الراهن، فإن مشكلة الحدود البرية قد أثارت وما زالت تثير كافة المشكلات الموجودة في جوهر العلاقات السياسية بين الدول والتغير في الحدود الدولية ينشأ نتيجة الحالات التالية:

1- تبادل الأقاليم بين دولتين، أو تنازل إحدى الدول عند بعض أجزائها لدولة أخرى.

2- تتمثل في ظهور بعض الحدود الجديدة وتحريك أو اختفاء البعض الأخر، طبقاً للشروط التي يتم النص عليها في معاهدات السلام، والتي يتمخض عنها النزاع المسلح أو عند إلحاق بعض الأقاليم بدولة ما نتيجة للحرب.

3- ظهور حدود جديدة نتيجة لانقسام الدولة إلى وحدتين سياسيتين فتتقاسم الدولتان المنطقة التي كانت مشغولة من قبل الدولة الواحدة³ أو نتيجة لاتحاد دولتين أو مجموعة من الدول في دولة واحدة.

لقد كانت الدولة عبارة عند وحدة تسعى لتحسين نفسها من الغارات بأسوار قوية بهدف الحماية بالدرجة الأولى، وليس لتحديد مناطق النفوذ، كما حدث في الصين التي أقامت سور الصين لحمايتها من غارات التتار والمغول الذين كانوا يغيرون عليها من وقت لآخر، وكما أقام الرومان الحوائط عند الأطراف الشمالية لإنجلترا لمواجهة غارات الاسكتلنديين، وفي المناطق الجنوبية للجزائر لمواجهة غارات النوميديين وكذلك أقاموا الأسوار بين نهر الراين والدانوب لصد غارات الصقالبه. وكانت تلك الوحدات تترك فيما بينها وبين جيرانها مناطق تعرف بالـ Frontiers⁴.

وتعبير تخوم مرادف لتعبير حدود في الاستعمالات العادية لغير الفنيين، فالحدود الدولية يعبر عنها أحياناً السياسيون والمؤرخون وغيرهم بتعبير international Frontiers وأحياناً International Boundaries، وليس من تفسير لهذا التعميم، سوى عدم وضوح الرؤية في حدود الكثير من الدول في وقت سابق، باستثناء حالات نادرة لقلّة معرفتها الجغرافية، ولعدم وجود خرائط تفصيلية لها، وذلك في فترة قريبة، غير انه ومع تقدم علم المساحة

¹ - علي احمد هارون: اسس الجغرافيا السياسية. دار الفكر العربي. القاهرة. 1998. ص 181.

² - فتحي محمد أبو عيانة: دراسات في الجغرافيا السياسية. دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية. 1989. ص 151.

³ - وفاء كاظم الشمري: الجغرافيا السياسية المعاصرة. دار البداية ناشرون وموزعون. عمان. 2012. ص 72.

⁴ - علي احمد هارون: المرجع السابق. ص 181.

وأجهزته، وتقدم فن الخرائط، وتطور الدول إلى ما هي عليه الآن أصبحت غالبية الحدود ليست واضحة بجلاء فحسب، بل محددة بدقة على الطبيعة أيضاً¹.

2.2 ثانياً: أهمية الحدود السياسية الوطنية

يحظى موضوع الحدود في الجغرافيا السياسية بقدر كبير من البحث والدراسة، حيث ارتكزت الكتابات في هذا الموضوع على:

1- تطور الحدود السياسية مع الاهتمام بطبيعة التكوين المورفولوجي للحدود.

2- المنازعات التي تثيرها الحدود السياسية بين الدول المشتركة فيها.

فمحور وجود الخط الفاصل بين الدول يؤدي إلى إحداث تغيرات جغرافية في إقليم الحدود، وعادة عند تعيين الحد السياسي تقام الأعمدة الخرسانية أو أي نوع على مساره وتقام نقاط التفتيش الجمركي والصحي، وتحدد ممرات العبور إلى جانبه وكل ذلك بقصد ممارسة الدولة لسيادتها على جانبه، وقد يؤثر تعيين الخط السياسي على شبكة النقل والمواصلات في منطقتة، كما يؤثر على التوزيع الجغرافي للسكان، وبالتالي على استخدامات الأرض في منطقتة وعلى مساحات الدول التي يفصلها، وتنعكس آثار العامل الجغرافي على موقع الحد الجغرافي وشخصيته في سلوك الدول التي يفصلها، ويمكن للجغرافي أن يهتم بثلاث جوانب في سلوك الدول اتجاه بعضها فيما يتعلق بالحد السياسي هي: سلوك الدول أثناء تطور مسألة الحد السياسي، سلوك الحكومات أثناء منازعات الحدود، وظائف الدولة المرتبطة بالحد السياسي ومنطقتة وسكانها².

وعند تخطيط الحدود يجب مراعاة الوضوح في الحدود بحيث يتم مراعاة بعض الاعتبارات، كالقوميات واللغات والظروف الاقتصادية، لان الحد المثالي هو الذي يفصل بين شعبين مختلفين ولا يخلق المشكلات بين الدولتين المتجاورتين، مع انه من الناحية الواقعية لا يوجد في العالم الحد السياسي الذي يجمع بين المميزات المطلوبة جميعاً، لأن بعض هذه الحدود ظهر نتيجة ظروف تختلف من منطقة إلى أخرى، فبعضها نتيجة حروب أو ضغوط مختلفة، أو في شكل تحالف أو غير ذلك من الأسباب، ولذلك فرغم محاولة زيادة الوضوح في تحديد الحدود السياسية إلا أنها عرضة للتغير، لأن معظم الحدود غالباً قومية، والفصل بين القوميات المختلفة يصعب أن يكون دقيقاً³. على الرغم من كون الحدود بمثابة مانع.

إذ تؤثر الحدود في الاحتكاك بين الشعوب، فعلى سبيل المثال أجريت دراسة على استخدام الهاتف بين منطقتين في كندا، أحدهما تستخدم الإنجليزية وأخرى الفرنسية ومنطقة في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن مجاورة، تتميز المنطقتان

¹ - محمد عبد الغني سعودي: الجغرافيا السياسية المعاصرة دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية. مكتبة الانجلو مصرية. القاهرة. 2010. ص 171.

² - وفاء كاظم الشمري: المرجع السابق. ص 73.

³ - علي احمد هارون: المرجع السابق. ص 184.

في كندا بأن لديهما فاصل لغوي أما الحدود الكندية الأمريكية فهي تمثل مانعا دوليا، وجدت الدراسة أن عدد المكالمات الهاتفية بين المنطقتين الكنديتين أكثر من المكالمات الهاتفية بين المنطقتين الكندية والأمريكية، رغم وجود فاصل لغوي بين المنطقتين الأخيرتين فهنا تؤدي الحدود الدولية دور المانع النفسي بين الشعوب في الاتصال والتجارة مهما تكون الدول متجاورة ذات صداقة متينة¹ كما هو الشأن في بلدان المغرب العربي.

وقد تكمن أهمية الحدود في مواجهة الأعمال: >> متزايدة الجسارة ل "المفايات الدولية المتخصصة" في تجارة المخدرات وتجارة الأسلحة والإرهاب، ومختلف أنواع الجريمة، لحسن الحظ أن عقيدة الدولة الأمة يعاد النظر فيها أيضا بطريقة بناء أفضل بواسطة جهود واعية لبعض الدول، وهي جهود تتم بهدف إقامة نظام دولي جديد². <<. قانوني وسياسي قادر على تحقيق التعاون بين الدول والعمل على تنميتها وازدهارها.

كما تكمن أهمية الحد السياسي انه يقف أمام الغزو الخارجي وتقام عنده عادة وسائل الدفاع والتحصينات ضد أية اعتداء، كما يحدد مناطق نفوذ كل دولة ، وبالتالي يمنع الصدام، وعنده تتم مراقبة الدخول إلى الدولة ومنع الدخول للخطرين على أمنها، وكذلك مراقبة ومنع خروج الفارين من أحكام أو مخالفات داخل الدولة، والقيام بالحجز الزراعي، وذلك بمنع دخول الآفات الزراعية ضمن واردات الدولة من المحاصيل الزراعية حماية لإنتاجها الزراعي و ثرواتها الحيوانية ، كما يتم من خلال الحدود السياسية الحجز الصحي بمراقبة ومنع دخول الأمراض والأوبئة الخطيرة على السكان³، كما تحمي الحدود الإنتاج الاقتصادي بمراقبة السلع الصادرة والواردة للدولة، وذلك بوضع القيود على السلع الصادرة إذا كانت الدولة في حاجة إليها أو بفرض ضرائب على الواردات حماية للسلع المحلية ومنع دخول السلع التي تضر باقتصاد الدولة، وتحصيل رسوم جمركية على الواردات التي تمثل جانبا هاما من الدخل القومي لبعض الدول، كما تساهم الحدود في تنظيم التبادل التجاري بين الدول، وذلك بمراقبة مرور السلع عبر أراضي الدولة الساحلية من قبل الدول الحبيسة التي لا تقع على بحار، ومراقبة حركة الرعاة في المناطق الصحراوية، وكذلك مراقبة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية بين الدولة وغيرها⁴.

3.2 ثالثا: الشرعية الدولية

يعني مصطلح الشرعية الدولية الالتزام بمجموعة المبادئ والقوانين التي تحكم وتوجه العلاقات الدولية من خلال هيئة الامم المتحدة وبما تصدره وكالاتها المكلفة بحفظ السلم والأمن العالميين وعلى رأسها مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية. والشرعية هي صفة أيّ نظام مؤسس على مرتكزات قانونية أو أخلاقية أو قيمية ينعقد حولها إجماع مجموعة معينة أو أغلب.

¹ - حسين الريماوي: مقدمة في الجغرافيا السياسية. دار وائل للنشر. عمان. 1998. ص 127.

² - كريستيان دولا كمباني: الفلسفة السياسية اليوم افكار - مجالات - رهانات. ترجمة نبيل سعد. عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية. القاهرة. 2003. ص 264.

³ - احمد علي هارون: المرجع السابق. ص 187.

⁴ - احمد علي هارون: المرجع السابق. ص 187.

أفرادها نظراً لما يجمع بينهم من تلك الأسس وما توفره من إنصاف وعدالة في تنظيم المعاملات بينهم وحماية حدودٍ دنيا من الحقوق لكل واحدٍ منهم.¹

إن أي قرار من أي جهاز تابع للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن الدولي، لا يمكن اعتباره شرعياً إلا إذا كان ملتزماً بميثاق الأمم المتحدة، شكلاً ومضموناً، وأن تجاوز هذه الإجراءات والضوابط، يجعل القرار غير شرعي. وما يبنى على باطل، يجب ألا يعتد به. والأمثلة على ذلك كثيرة، كما أن الأمثلة على اختراق هذه القاعدة القانونية، من قبل بعض القوى الدولية، أكثر من أن تحصى.²

تجد الشرعية الدولية، كما هي متداولة، أصلها في الطابع التوافقي التعاقدى للقوانين الدولية والمعبر عنه في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعتمد على الدول وتوافق عليها وتلتزم بتطبيقها بحكم أنّ الدولة هي المخاطب الرئيسي بالقانون الدولي العام. ولا يتردد بعض فقهاء القانون والعلوم السياسية في التساؤل عن أصل الشرعية بما في ذلك الشرعية الدولية، في ضوء تلازم القوة بالشرعية، إذ إنّ الشرعية غالباً ما تكون مسعى من الأقوى لإكساب قوته صبغة قانونية وأخلاقية.

ومفهوم مصطلح الشرعية على المستوى الدولي لا يبعد كثيراً عن مفهومه على المستوى الداخلي، إذا يقصد بالشرعية الدولية وجوب تطبيق قواعد القانون الدولي العام على سائر السلوكات و التصرفات التي تصدر عن الأشخاص المخاطبين بهذا القانون وهم أساساً الدول والمنظمات الدولية. ومصادر الشرعية الدولية هي مصادر القانون الدولي نفسها التي حدتها المادة (38) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وهي:

1- الاتفاقيات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفاً بها صراحة من جانب الدول المتنازعة .

2- العرف الدولي المقبول بمثابة قانون كما دل عليه تواتر الاستعمال.

3- مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة.

4- أحكام وقرارات المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم كمصدر احتياطي لقواعد القانون، وذلك مع مراعاة المادة (59) التي تنص على أنه لا يكون للحكم قوة الالتزام إلا بالنسبة لمن صدر بينهم وفي خصوص النزاع الذي فصل فيه³.

¹ راجع مادة:الشرعية الدولية.على موقع الجزيرة.متاح على الرابط

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2016/1/16/%D8>

² راجع صادق يحيى فاضل:الشرعية المتلاعب بها.على موقع معرض الدفاع العالمي .متاح على الرابط تاريخ الزيارة2022/02/19

<https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2081693>

تاريخ الزيارة2022/02/03

³ خالد احمد عثمان: مفهوم الشرعية الدولية ومصادرها. صحيفة الاقتصادية .بتاريخ2010/04/24

3. المبحث الثاني: طبيعة الحدود الوطنية الجزائرية

1.3. أولاً: أصل الحدود الوطنية الجزائرية

على خلاف المشرق العربي المغرب العربي منسجم دينياً ومذهبياً كما أن الحدود بين وحداته السياسية أقدم من تلك الموجودة في بلاد المشرق حيث تعود للقرون الوسطى، وقد قواها الوجود العثماني فيما بعد والذي لم يتمكن من أن يكون له موضع قدم في المملكة المغربية، وبمجيء الإستعمار الفرنسي عمدت الإدارة الفرنسية لتكريس الحدود في بلاد المغرب العربي فعلياً⁽¹⁾، وبعد استقلال بلدان المغرب توجهت إلى ترسيم حدودها ليتسنى لها محوها على نحو أفضل في المستقبل، وكذلك لتجنب منطقة شمال أفريقيا شبح الصراعات والحروب الحدودية.

ويعود أصل نشأة جزء كبير من الحدود المغربية الجزائرية إلى عهد التواجد العثماني بالمنطقة بعدما تمكنت الإمبراطورية العثمانية من ضم أغلب أقطار المغرب العربي، ما عدا الجزء المتمثل في المغرب الأقصى، نشبت منازعات بين الجانبين العثماني والمغربي حول حدود مجالات سيادة كل منهما، وقد تم حسم بعض الحدود التي شكلت فيما بعد أساساً للمفاوضات التي جرت بين كل من المغرب وفرنسا التي احتلت الجزائر منذ عام 1830. وتتضمن الإتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين كل من المغرب والجزائر عند بداية احتلالها من طرف فرنسا، إشارات واضحة إلى معالم تلك الحدود التاريخية التي وضعت بالإتفاق بين العثمانيين والمغاربة في بداية القرن السادس عشر، والتي كان الهدف منها تحديد نقطة نهاية التوسع العثماني في الإتجاه الغربي أمام التصدي السعدي والعلوي⁽²⁾.

كما أن فرنسا بشكل خاص انطلقت بتاريخ 1902/12/24 في التوسع اتجاه المناطق الصحراوية، حسب ما ورد في كتاب منازعات الحدود في العالم العربي - أثناء احتلالها للوحدات الصحراوية كتوات وغوراراتيديكلت في مناطق التخوم المغربية - الجزائرية، وذلك من خلال إلحاق هذه الوحدات بالتراب الجزائري بدعوى إعادة تنظيمها من الناحية الإدارية. وتواصلت عمليات الإحتلال وضم المناطق الصحراوية إلى مجال السلطة الفرنسية بالجزائر إلى بداية الثلاثينات حينما تم احتلال منطقة تندوف من طرف القوات الفرنسية والحاقها، هي الأخرى، بالتراب الجزائري، ووضع بذلك حد لمصير المنطقة الواقعة جنوب فيجيج التي شمل الغموض وضعيتها في معاهدة للامغنية، مما أفاد في النهاية أطماع فرنسا ومخططات توسعها⁽³⁾. ولعل هذه التصورات هي التي دفعت المغرب للمطالبة بأجزاء من الجزائر عشية الإستقلال.

¹-LAURANT CARROUÉ; L'Afrique du nord et le proche - orient. Nathan. Paris.2001 p. 41.

²- محمد رضوان: منازعات الحدود في العالم العربي، مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية. أفريقيا الشرق. المغرب 1999. ص 41. وراجع كذلك فيما يتعلق

بمقدم الحدود بين الدول المغاربية بالمقارنة مع دول المشرق YVES LACOST في مؤلفيه :

YVES LACOST :geopolitique de la mediterranee.armondcalin .paris2006.p206

YVES LACOST :atlasgeopolitique larousse.paris.2007.p123

³- محمد رضوان: مرجع سابق. ص 50.

بالعودة إلى الحدود الغربية للجزائر نجد أن موقف الحسن الثاني كان مثالياً تجاه قضية الصحراء عندما كانت الحكومة المؤقتة تتفاوض مع فرنسا. لكنه خوفاً من نتائج تقرير مصير سيضم مناطق مثل تندوف التي يطالب هو بها، استعجل باتخاذ المبادرة. فسلم وزير العدل بوسنة في 19 جوان، رسالة إلى رئيس السلطة التنفيذية المؤقتة يحتج فيها على تنظيم تقرير المصير في تندوف، كما قام أحمد العلوي بالخطوة نفسها لدى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تونس. لم يكن وارداً بالنسبة إلى الحكومة المؤقتة، حذف أي جزء من الأرض من دائرة إجراء الإقتراع لتحديد المصير، ففي الإعلان المتعلق بإجراء الإقتراع، ذهب المفاوضون إلى حد الإشارة، واحدة واحدة، إلى الولايات التي يجب أن يجرى فيها الإقتراع، ومن بينها بشكل خاص ولايتا الواحات والساورة، واقتصر رد السلطة التنفيذية المؤقتة على بوسنة، على الإبلاغ بأن ليس لها، كهيئة إدارية، أي سلطة لتبدي رأيها بالمسألة التي يثيرها ملكه. أما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فقد كررت موقفها الذي لم يتغير: تغطية الإستقلال في إطار الحدود الحالية. وإذا كان هناك من اعتراض فسيكون موضوع نقاش مع الحكومة النهائية التي ستحظى بها الجزائر⁽¹⁾.

لكن الوضع في تندوف كان مقلقاً ويستلزم التحرك ميدانياً. طالب عبد المجيد مزيان، والي بشار آنذاك بارسال عضو من السلطة التنفيذية المؤقتة إلى المنطقة وجرى تعيين بلعيد عبد السلام، مندوب الشؤون الاقتصادية، وهو مكلف فوق ذلك بمسائل النظام العام، بهذه المهمة. فلاحظ غياباً شبه كامل لجهة التحرير الوطني في منطقة عمل حزب الإستقلال فيها بنشاط و"الحركة" التي شكلها الفرنسيون، تميل إلى المغرب، كان ينبغي، على كل حال، وحسب إتفاقات إفيان، حلها. من جهة أخرى، أظهر لقاء جرى مع قبيلة الرقيبات أن زعماءها كانوا هم أيضاً على علاقة بالرباط، ويرددون أنهم مغاربة وأن الإستفتاء على تقرير المصير لا يعينهم ولن يشاركوا فيه. لقد حفظوا الدرس جيداً⁽²⁾.

بفضل تفهم نائب المحافظ الفرنسي في تندوف، والذي جرى استبداله ببلقاسم بن بعطوش، بعد فترة قصيرة، أصبح بالإمكان استعادة المبادرة، وعاد بلعيد عبد السلام إلى تندوف بعد أن سافر إلى تونس لإخبار الحكومة المؤقتة مزوداً بأربعين مليون فرنك فرنسي في تلك الفترة. وبتوجيهات صارمة، وافق الجيش الفرنسي على أن ينقل من وهران ما بين مائتي إلى ثلاث مائة رجل من القوة المحلية بقيادة المقدم جبيلي، انتشروا فوراً في النقاط الإستراتيجية. ترك ذلك الوجود، إضافة إلى مساعدات عينية للسكان تأثيراً إنقاذياً، ورغم حركة الجيش التي استمرت في الجهة الأخرى للحدود، جرى الإستفتاء في ظروف مقبولة ورفع العلم الجزائري في 3 جويلية 1962، كما كان متوقفاً، هناك كما في أماكن أخرى⁽³⁾ ومع ذلك فقد إختار الجزائريون أن يكون يوم الإستقلال هو 5 جويلية 1962 ليتزامن مع اليوم الذي احتلت فيه فرنسا الجزائر في يوم 5 جويلية 1830 وتعدو بذلك ذكرى الإحتلال هي ذكرى الإستقلال الرسمي للجمهورية الجزائرية.

¹-رضا مالك: الجزائر في افيان. المفاوضات السرية 1956 - 1962. ترجمة فارس غصوب. المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار. الجزائر 2003. ص 325

²-رضا مالك: مرجع سابق. ص 326.

³-المرجع نفسه. ص 326.

2.3. ثانيا: مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار

لم يختلف موقف الجزائر المستقلة من وضعية حدودها المشتركة مع تونس عن موقفها وهي تحت الإدارة الفرنسية، بحيث أعلنت غداة استقلالها عن تشبثها بحدودها مع جيرانها كما ورثتها عن الإحتلال الفرنسي، كما أعلنت أن أي تغيير يطال وضعية هذه الحدود سيشكل سابقة قد تهدد استقرار بلدان المنطقة برمتها⁽¹⁾. وهو ما يفسر دعمها لجبهة البوليساريو في ظل الموقف الداعي إلى احترام الوضعية الترابية والحدودية الموروثة عن عهد الإستعمار، ونشوب حرب حدودية مع المغرب عام 1963 بالإضافة إلى اشتباكات أخرى وقعت بين الجزائر وتونس وحشد قوات البلدين بالحدود خلال عمليات البحث والتنقيب عن البترول بها، أبدت تونس استعدادها لتسوية هذا الخلاف عن طريق الحوار والمفاوضة السلمية فتم على أثر ذلك توقيع إتفاق مبدئي في 20 جانفي 1967 أعقبه في 16 أفريل 1968 اتفاق ثنائي آخر يتعلق بالوضعية الحدودية للبلدين، حيث فتح هذا الإتفاق الذي تركز مضمونه على تخطيط الحدود المشتركة بين الطرفين عهداً جديداً في علاقات التعاون الثنائية، إلا أن تسوية هذا الخلاف الحدودي بين البلدين بصورة نهائية تحقق بعد توقيع معاهدة 5 جانفي 1970 المرتبطة بتخطيط الحدود من بحر الرومان، إلى الحدود الليبية⁽²⁾.

وهكذا وبعد عدة لقاءات تمكن الطرفين من التوصل إلى هذه المعاهدة الحدودية التي تم توقيعها بتونس تحت اسم "الإتفاق حول خط الحدود بين بحر الرومان والحدود الليبية" وقد أغلق ملف الخلاف التونسي الجزائري نهائياً في 17 ماي من السنة نفسها أثناء توقيع محضر بالعاصمة الجزائرية يتعلق بالتسوية النهائية لهذا الخلاف⁽³⁾.

تنص معاهدة 1970 على الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي بين تونس والجزائر، وهي الحدود الموضوعة منذ عام 1919، إذ تؤكد دياجاجة هذه المعاهدة على الاحترام المتبادل للسيادة والوحدة الترابية وعدم المساس بحدود كل دولة، كما تشير المعاهدة في ديباجتها على تنازل الدولة التونسية عن مطالبها حول القطعة الترابية الممتدة من فورسانت إلى نقطة الحدود 233 وفي السياق ذاته نصت اتفاقية الأخوة والوفاء الموقعة في مارس 1983 على إقرار وضعية الحدود بين البلدين وهي الحدود التي تنطلق من شاطئ البحر الأبيض المتوسط نحو الجنوب إلى غاية بحر الرومان بطريقة عمودية تقريباً، ثم تميل عند هذه النقطة نحو الشرق لتتحد من جديد بطريقة مستقيمة إلى غاية نقطة فورسانت⁽⁴⁾.

ليس المغرب وحده الذي كان يطالب بأجزاء من الجزائر فبورقوية الرئيس التونسي في تلك الحقبة كان يطمع إلى التوسع أيضاً، وفي هذا الإطار يقول رضا مالك أحد أعضاء الوفد الجزائري في مفاوضات استقلال الجزائر في إفيان: عوض أن يقف إلى جانب الحكومة المؤقتة، كان بورقوية يطمح إلى تنصيب نفسه طرفاً منازعاً، هناك مطلب تونسي في الصحراء

¹- محمد رضوان: مرجع سابق. ص 63.

²- المرجع نفسه. ص 63.

³- محمد رضوان: مرجع سابق. ص 63.

⁴- محمد رضوان: المرجع نفسه. ص 64.

كما هناك مطلب مغربي، وخطأ بورقوية المأساوي هو كونه أراد طرح المشكلة قبل أن يحصل اتفاق فرنسي - جزائري. وهو بذلك، لم ينجح إلا في إثارة الجزائريين دون أن يستميل فرنسا⁽¹⁾.

عندما حصلت تونس على استقلالها، وهي تفتقر إلى الموارد الطبيعية، قبلت على مضض بوضعها كدولة متواضعة في المغرب العربي ورأت، بالتحديد الجنوبي لأراضيها، الذي يفصلها عن المناطق النفطية التي تستفيد منها كل من الجزائر وليبيا، مسألة غير عادلة بالأساس، فالإتفاقية الفرنسية - التركية بتاريخ 9 ماي 1910 أوصلت حدودها مع ليبيا حتى الحد 233، وبالضبط حتى "غارة الحامل" على مسافة خمسة عشر كيلومتراً جنوبي غدامس، بينما الإتفاقية الفرنسية - التونسية في العام 1955، التي منحتها الإستقلال الذاتي الداخلي رسمت الحدود على الحد 220، ليس بعيداً عن فورسانت. الفارق ضئيل بدون شك عشرون كيلومتراً مربعاً. لكن بورقوية كان يطمح من خلال المطالبة بالحد 233 إلى أن يفتح في التشكيل الحدودي القائم ثغرةً يوسعها فيما بعد باضافة مطلب سياسي إلى هذا المطلب القانوني البحت، ويتعلق هذا المطلب الأخير بإلغاء جزء من الحدود الجزائرية - التونسية بين بئر رومان وفورسانت. فبازالة هذا الحاجز، يصبح بإمكانه أن يقتطع لنفسه منطقة خلفية، يمكن أن تمتد حتى النيجر وتضم حقل إيجلي الواقع على مسافة ثمانين كيلومتراً من الحد 233، ولكي يعطي المسؤولون التونسيون آنذاك لقضيتهم مظهراً مقبولاً، دافعوا عن أطروحة الصحراء كبحر داخلي، مما أدى إلى إنكار الطابع الجزائري للصحراء وإفشال المطالب المشروعة للحكومة المؤقتة الجزائرية⁽²⁾.

3.3. ثالثاً: أهمية تحقيق التعاون المغاربي في اطار حدود الدولة الوطنية

تقتضي الحكمة السياسية من دون شك إحترام الحدود، والتسامي عن النزعة التوسعية وهو ما أعلنه صراحة الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين في سياق حديثه عن إتفاقيات الحدود مع دول الجوار: "ستذكر الأجيال المقبلة العام 1970، العام الذي وقع فيه بلدنا مع البلدان المجاورة إتفاقيات حلت - من الوجهة السياسية - المشاكل التي كانت تسمى: «مشاكل الحدود»، الجزائرية التونسية، والجزائرية - المغربية، وكذلك المشكلة بين المغرب وموريتانيا ومشكلة الصحراء المسماة "اسبانية" وقد أكدنا ونعيد التأكيد فإذا كان هناك خلافات بين الأنظمة السياسية في بلدين مغاربيين، فما هي إلا عقبات عابرة لن يمكنها في المستقبل أن تعوق تحقيق الوحدة المغاربية الكبرى، هذا هو اقتناعي الشخصي واقتناع الكثيرين من المسؤولين والمناضلين والمواطنين، إننا نرفض الإنكماش على أنفسنا ونعمل لأجل التوحيد. أن المغرب العربي فكرة رئيسية تقوم على واقع حي. والحال نحن واقعيون. وواقعيتنا تتفق مع تطور الإنسانية. إن العصر الحالي هو عصر التجمعات والمنظومات الهادفة إلى الدفاع عن المصالح المشتركة بين مناطق جغرافية واسعة"⁽³⁾.

¹ - رضا مالك: الجزائر في افيان. المفاوضات السرية 1956 - 1962. ترجمة فارس غصوب. المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار. الجزائر 2003. ص 193.

² - رضا مالك: مرجع سابق. ص 194.

³ - بول بالطا وكلودينريللو: استراتيجية بومدين. تعريب خليل أحمد خليل وفؤاد شاهين. دار القدس. بيروت 1979. ص 169 - 170.

و يتوقف نجاح العملية الوجدوية بين الدول المغاربية بشكل رئيسي على مدى الاهتمام الذي توليه النخبة للتعاون الإقليمي، وعلى قدرتها في تحديد اتجاهاته و السير به نحو أهدافه المنشودة، فكلما كانت النخبة أكثر وعياً و إيماناً بالعملية الوجدوية كلما اقترب الاتحاد المغاربي من إنجاز أهدافه، والعكس صحيح، فهذه النخبة ذاتها قد تعرقل الإصلاحات ، وتعطل سير التعاون الاقليمي وتجمد مؤسساته و أهدافه عندما تكون إما غير مدركة لتلك المنافع التي يقدمها التعاون أو هي غير مؤمنة بأهدافه أصلاً⁽¹⁾. خاصة إذا ما كان إقليمي، حيث تقوم فلسفة الاندماج الإقليمي على أساس مجموعة من المنطلقات أولها أن عملية التعاون من شأنها أن تعزز عملية السلام، وفقاً لأولوية العمل الإقتصادي، وثانيها أن التعاون الإقليمي والاعتماد المتبادل سيعززان من إمكانية تدوير الصعوبات السياسية بين مختلف الأطراف المغاربية ويصبحان أساساً للعلاقات المستقبلية، وثالثها أن العلاقات التجارية والترابط في مجال البنى التحتية و مناخات الاستثمار من شأنها أن تعظم المنافع وتجعل من محاولة الانفكاك من النظام الإقليمي صعبة ومكلفة للغاية و أخيراً فإن هذه العلاقات تقوم على أساس من الاعتقاد بإمكانية التنسيق الفعلي في المنطقة⁽²⁾ ولهذا تعد التنمية السلمية حجر الزاوية، في عملية التعاون الاقليمي، وفي كل الاحول ذلك لا يعني بالضرورة إلغاء الحدود السياسية أو الاقتصادية و إنما الغاية الحقيقية منه هو أن التنمية القطرية لا يمكن أن تنعزل داخل حدود الدولة.⁽³⁾ بل تسري خارج تلك الحدود لتسود كل المنطقة المغاربية

4. الخاتمة

تختلف الحدود من حيث درجة استقرارها إذ توجد حدود ثابتة تقليدية استمرت لمدة طويلة دون ان تطرح إشكالات في وجودها وبقائها، بينما وبالموازاة مع ذلك توجد حدود ابعدها ما تكون عن الاستقرار تخلق العديد من المعضلات الدولية بين الفينة والأخرى، مسببة بذلك الأزمات والنزاعات على الساحة الدولية، وأيا كان تعقيد مسألة الحدود في الوقت الراهن، فإن مشكلة الحدود قد أثارت وما زالت تثير المخاوف من تحولها الى ما يهدد الاستقرار والسلم العالمي سواء على الصعيد الاقليمي أو الدولي، ما دفع المجتمع الدولي الى تكريس قواعد الشرعية الدولية للحيلولة دون تفاقمها.

و قد كانت الجزائر من الدول السبابة الى المناداة باحترام قواعد الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي كمبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو ما لا يتنافى مع دعوتها المستمرة الى إقامة تعاون وتنسيق إقليمي في كل الميادين

1- عمار بن سلطان: مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية. طاكسيج. كوم للدراسات و النشر و التوزيع. الجزائر. 2011. ص388

(2) - ماجد كيبالي: المشروع " الشرق أوسطي" إبعاده مرتكزاته تناقضاته. سلسلة دراسات إستراتيجية. العدد 13. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. أبوظبي. 1998. ص 97.

(3) - عبد القادر رزيقالمخادمي: التكامل الإقتصادي و العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2009. ص

، حيث أكدت على وجوب تحييد الخلافات السياسية وعزل تأثيراتها السلبية المحتملة، وعلى بناء مؤسسات فاعلة و قادرة على إدارة عمليات التعاون المختلفة لمواجهة كل التحديات والرهانات التي تشهدها المنطقة.

5. قائمة المصادر والمراجع:

1. علي احمد هارون: اسس الجغرافيا السياسية. دار الفكر العربي. القاهرة. 1998.
2. فتحي محمد أبو عيانة: دراسات في الجغرافيا السياسية. دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية. 1989.
3. وفاء كاظم الشمري: الجغرافيا السياسية المعاصرة. دار البداية ناشرون وموزعون. عمان. 2012.
4. محمد عبد الغني سعودي: الجغرافيا السياسية المعاصرة دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية. مكتبة الانجلو مصرية. القاهرة. 2010.
5. حسين الربماوي: مقدمة في الجغرافيا السياسية. دار وائل للنشر. عمان. 1998.
6. رضا مالك: الجزائر في افيان. المفاوضات السرية 1956 - 1962. ترجمة فارس غصوب. المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار. الجزائر 2003.
7. بول بالطا وكلودينريللو: استراتيجية بومدين. تعريب خليل أحمد خليل وفؤاد شاهين. دار القدس. بيروت 1979.
8. عمار بن سلطان: مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية. طاكسيح. كوم للدراسات و النشر و التوزيع. الجزائر. 2011.
9. ماجد كيالي: المشروع " الشرق أوسطي " إبعاده مرتكزاته تناقضاته. سلسلة دراسات إستراتيجية. العدد 13. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. أبوظبي. 1998.
10. عبد القادر رزيقالمخادمي: التكامل الإقتصادي و العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2009.
11. محمد رضوان: منازعات الحدود في العالم العربي، مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية. أفريقيا الشرق. المغرب 1999.
12. كريستيان دولا كمباني: الفلسفة السياسية اليوم افكار- مجالات-رهانات. ترجمة نبيل سعد. عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية. القاهرة. 2003.
13. خالد احمد عثمان: مفهوم الشرعية الدولية ومصادرها. صحيفة الاقتصادية. بتاريخ 2010/04/24.
14. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2016/1/16/%D8% الشريعة الدولية. على موقع الجزيرة. متاح على الرابط
15. صادق مجي فاضل: الشريعة المتلاعب بها. على موقع معرض الدفاع العالمي. متاح على الرابط
16. https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2081693 تاريخ الزيارة 2022/02/03

4- باللغة الاجنبية:

.LAURANT CARROUÉ; **L'Afrique du nord et le proche - orient**. Nathan. Paris. 2001

YVES LACOST :**geopolitique de la mediterranee**.armondcalin .paris2006.

YVES LACOST :**atlasgeopolitique larousse**.paris.2007. .